

(http://main.omandaily.om)

Published on

## نحو جهد عربي للارتقاء بقطاع التربية والتعليم

By web4

أ.د. داخل حسن جريو -

مستشار التعليم التقني / وزارة القوى العاملة

التربية والتعليم ركنان أساسيان يقوم عليهما كل إصلاح وتقدم في المجتمع، وأن أي إصلاح في النظام التربوي والتعليمي لا بد أن تنعكس نتائجه على حركة المجتمع وتطور مؤسساته. تشير الكثير من الدراسات إلى ضعف منظومة التربية والتعليم في الكثير من البلدان العربية لأسباب شتى، حيث شخصت أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم بالآتي:

1. ضعف كفاءة العملية التعليمية المتأصلة في النظام التعليمي مقارنة بالدول النامية، ناهيك عن الدول المتقدمة.
  2. التساهل بفاقد العملية التعليمية الكبير، فمعدلات التسرب من التعليم عالية
  3. تفشي البيروقراطية في النظام التعليمي.
  4. معدل محو أمية البالغين لا سيما بين الإناث منخفضاً في الكثير من الدول العربية.
  5. انعكاس التباين في مدخولات العوائل على العناية بتعليم أبنائهم.
  6. الفشل بحفز الطلبة على التعلم، إذ ما زال مستوى الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي متدنياً
  7. ارتفاع معدلات أعداد الخريجين الباحثين عن عمل، وذلك لضعف الصلة بين التعليم وبين متطلبات سوق العمل، إذ لا ينتج التعليم المهارات المطلوبة التي تحتاجها السوق.
  8. تدني مستوى التعليم مقارنة بالدول الأخرى كما يلاحظ ذلك من خلال الدرجات المنخفضة نسبياً التي تسجل في الاختبارات الدولية.
  9. يتخرج ثلثا الطلاب في أكثر من نصف الدول العربية في مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، بخلاف ما عليه الحال في دول شرق آسيا مثلاً.
  10. انخفاض معدلات العائد من التعليم العالي، إذ لم يسهم التحصيل التعليمي في الدول العربية كثيراً في زيادة النمو الاقتصادي أو الإنتاجية، مما أدى إلى ارتفاع التوظيف في القطاع العام.
  11. لا يجذب النظام التعليمي الطلبة المتفوقين للدراسة في كليات المعلمين وكليات التربية، إذ أن معظم المعلمين والمدرسين من الطلبة غير المجيدين بدراسهم الثانوية. وذلك لضعف حوافز المعلمين والمدرسين.
  12. مازال التعليم في الدول العربية تقليدياً في مناهجه وطرائق تدريسه.
  13. ضعف الاهتمام بالإبداع، وإنما التركيز على حفظ المواد الدراسية واسترجاعها.
  14. ما زال التعليم في الكثير من هذه الدول تعليماً مغلقاً، أي لا تتاح فيه الفرص الكافية للانتقال من مستوى دراسي إلى آخر.
  15. تواضع تمويل التعليم الخاص في معظم هذه الدول.
  16. هيمنة اللغة العربية والتاريخ والدين على المناهج الدراسية متفوقة بذلك على الرياضيات والعلوم والتقنية.
  17. تردي نوعية التعليم..
  18. ضعف الاهتمام بتعليم الكبار لمواكبة مستجدات العلوم الحديثة والتطورات التقنية المتقدمة.
- وفي ضوء ما تقدم لا بد من إعادة نظر شاملة في النظام التعليمي العربي برمته بحيث يصبح قادراً على تنمية مهارات الإبداع لدى المتعلمين، وتنمية مداركهم العلمية وفهم أفضل لما حولهم بتقوية مهاراتهم التقنية وقدراتهم اللغوية وتوسيع ثقافتهم العامة، وتدريبهم على امتلاك أدوات وأساليب الاستقراء والتحليل المنطقي واستخلاص النتائج العلمية، والانضباط والعمل بروح الفريق، والتأقلم السريع مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل في عالم متغير. وهذا يتطلب وضع خارطة طريق لتطوير جميع مستويات التعليم بدءاً برياض الأطفال ومروراً بالدراسة الابتدائية والثانوية وصولاً إلى التعليم العالي، ليصبح التعليم برمته قادراً على مواجهة تحديات اقتصاد العولمة السريع التغيير، الأمر الذي يستلزم تغييرات جوهرية في بنية التعليم ونظمه، والمناهج الدراسية، وإعداد المعلمين وهيئات التدريس، والتأكيد على أهمية تعليم الكبار مدى الحياة في إطار برامج التعليم المستمر لمواجهة متطلبات العمل التي تشهد تطورات مستمرة، مما يتطلب الآتي:
1. إعادة نظر شاملة بالمناهج الدراسية وطرائق التدريس في المراحل الدراسية المختلفة.
  2. استخدام الموارد المالية المتاحة للتعليم بصورة أفضل.
  3. السعي لجذب الطلبة المجيدين من خريجي المدارس الثانوية للانتحاق بسلك التعليم، وتدريبهم لوظائف التعليم المختلفة، وتحسين رواتبهم وظروف عملهم.

4. إعداد مناهج دراسية تعكس احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.
  5. اعتماد نظام تعليمي مرن يتسم بالجودة والكفاءة العالية، يتناغم ومتطلبات الحياة المعاصرة في عالم يشهد تنافساً حاداً لامتلاك ناصية العلم وحلقات التقنية المتقدمة، بهدف تأمين فرص العمل لجميع المواطنين، ورفع مستوياتهم المعيشية.
  6. توفير رياض أطفال ذات نوعية تعليمية عالية في جميع المناطق ولفئات المجتمع المختلفة.
  7. مساعدة الطلاب الأكثر حاجة للمساعدة، وتوفير الفرص والموارد اللازمة لنجاح الطلبة وفق المعايير الدولية.
  8. تشجيع القوى العاملة على اكتساب المهارات التقنية المستجدة باستمرار وحفزهم على التعلم مدى الحياة في إطار برامج التعليم المستمر والتعلم الذاتي.
  9. تدريب وإعادة تدريب القوى العاملة طبقاً لحاجات السوق المتجددة.
  10. الاهتمام بالمهن المستندة إلى التقنيات الحديثة.
- وخلاصة القول، أن تنمية قدرات ومهارات المواطنين طبقاً لمستجدات العلوم الحديثة ومبتكرات التقنية المتقدمة بهدف الإفادة السريعة منها لأغراض التنمية المختلفة وزيادة الإنتاج والإنتاجية بصورة أو بأخرى، وتأمين فرص العمل لجميع طالبيه وديمومة النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد العولمة القائم على المعرفة حيث المنافسة على أشدها بين الدول المختلفة في جميع المجالات، إنما يتطلب إيجاد نظام تعليمي متطور يتسم بالجودة والكفاءة والمرونة، ويشارك باكتشاف المبدعين والمتميزين في حقول المعرفة المختلفة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجات حقل العمل، وتشير جميع الوقائع والأحداث أن الدول التي حققت وتحقق نمواً اقتصادياً هي الدول التي تمتلك نظاماً تعليمياً راقياً، لذا ينبغي أن ينظر صناع القرار إلى أن قطاع التعليم قطاع استثماري أكثر منه قطاع خدمي، ذلك أن التعليم ولا شيء سواه يمكن أن يفضي إلى تقدم أية أمة من الأمم.

Source URL: <http://main.omandaily.om/node/12762>